المؤتمر العربي الإقليمي "التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة"، الهيئة العامة للتخطـيط العمرانـي، القـاهرة، ٢١ـ٢٤ فبراير ٢٠٠٠م.

دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر

د.م./ عصام الدين محمد على
مدرس بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة – جامعة أسيوط

ملخـــص:

تشير الدراسات التي تناولت خطط وعمليات التنمية الحضرية المستدامة في مصر على مـدى الـسنوات الماضية إلى العديد من المظاهر السلبية في المدن المصرية القائمة مثل النمو العمراني العـشوائي، والتعـدي على الأراضي الزراعية، وتداخل استعمالات الأراضي، وارتفاع الكثافات البنائية وبالتالي ارتفـاع الكثافـات السكانية مما أدى إلى نقص المساحات المخصصة للخدمات العامة والطرق والمناطق الترويحيـة والمنـاطق الخضراء والمفتوحة، علاوة على فقدان الطابع العمراني المميز بوجه عام سواء لأي منطقة أو قرية أو مدينة.

وتبرز العديد من العوامل المؤثرة على عملية التنمية الحضرية المستدامة والمتسببة في المظاهر الـسلبية السابقة مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، والإمكانات والموارد الطبيعية المتاحة، ومحددات البيئة الطبيعية، علاوة على عامل آخر وهو مدى ملائمة التشريعات المنظمة للعمران للخصائص البيئيـة المحيطـة ولخطط التنمية الحضرية المستدامة.

ويهدف البحث إلى محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه تلك التشريعات العمرانية في عمليـة التنميـة الحضرية المستدامة، حيث يرى الباحث أن تفسير وجود تلك الظواهر السلبية السابقة في المـدن المـصرية القائمة ومحاولة علاجها والحد من انتشارها يمكن أن يبدأ من دراسة هذه التشريعات ومحاولة الكـشف عـن العوامل التي أدت إلى انخفاض فاعليتها وعدم تحقيق البيئة العمرانية الصحية الآمنة في محاولة للبحث عما إذا كانت هذه العوامل ترجع إلى التشريعات ذاتها (بيئة التشريعات) أم أحوال المجتمع المختلفة (بيئـة التنفيـذ) أم ترجع لكليهما. وتبرز أهمية إجراء البحث في الوقت الحالي نظراً لمرور فترة تزيد عن سبعة عشر عاماً على صدور أهم هذه التشريعات وهو قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذية.